

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــــــــــة تبــــــــســــــــــــــــة

كلية العلوم الاقتــــصادية و التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الثاني حول:



متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق

أهداف التنمية المستدامة

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة ونمو الاقتصاد الوطني الجزائري

المحور الثاني: : أساليب تأهيل الاقتصاد لتجسيد التنمية المستدامة

أ . إسماعيل بوغازيأ . لمين تغليسية

المدرسة العليا للتجارة المدرسة العليا للتجارة

ismail.boughazi@yahoo.comtarhlissiaa@hotmail.com

الملخص

من خلال هذه الورقة البحثية سيتم دراسة موضوع "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة ونمو الاقتصاد الوطني الجزائري"، عن طريق تقديم إجابة عن الإشكالية "ماهو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التنمية المحلية المستدامة ؟"، وهذا اعتمادا على اتباع منهج وصفي وتحليلي، يسمح بدراسة مختلف جوانب هذا الموضوع التي ركزت على تقديم مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ثم إلقاء نظرة على المناخ الاقتصادي الجزائري بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، وأخيرا إبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائروالوصولإلىأهم الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Résumé

A travers cette communication, on étudie le thème de "Le rôle de l'investissement direct étranger dans la réalisation du développement durable et la croissance de l'économieAlgérienne», en répondant à la problématique «Comment l'IDE influe - t - il surréalisation de la croissance économique et l'élargissement de développement durablelocal? ", cette fonction de l'approche descriptive et analytique, permet d'étudier les divers aspects de ce thème, qui portait sur la fourniture de concepts généraux à propos de l'investissement direct étranger, la croissance économique, le développement durable et puis porter un regard sur le climat économique Algérien en général et l'investissement direct à l'étranger, en particulier, et enfin de mettre en évidence le rôle de l'investissement direct étranger (IDE) dans la

réalisation de la croissance économique et le développement durable en Algérieet les résultats et les recommandations les plus importants.

Mots clés: l'investissement direct étranger, la croissance économique, le développement durable.

مقدمة

تجاوزت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011 متوسط ما قبل الأزمة، حيث بلغت 1.5 تريليون دولار على الرغم من اضطراب الاقتصاد العالمي، غير أن هذه التدفقات ظلت أدنى من ذروتها في عام 2007 بمقدار الربع. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل التجمعات الاقتصادية الكبرى (الاقتصاديات المتقدمة والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية).واستمر نصيب الاقتصادات النامية يقترب من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي حيث وصلت التدفقات الوافدة إلى مستوى قياسي جديد، مدفوعة بزيادات كبيرة في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية النامية. غير أن أشد البلدان فقرا ظلت تشهد حالة ركود في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الثالث على التوالي، وتراجعت التدفقات إلى أقل البلدان نموا بأكثر من 10 في المائة[1].

كل هذه المؤشرات التي شملت العالم ككل، ومختلف البلدان بصفة خاصة، جعلت الجزائر تأخذ نظرة مختلفة عن ما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحققه على المستوى الوطني، هذا ما يقودنا إلى طرح إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي:

ماهو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التنمية المحلية المستدامة ؟

أهداف الدراسة

تتضمن هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف يُرجى الوصول إلى نتائجها وجني ثمارها تتمثل فيما يلي:

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة؛
- إبراز المناخ الاقتصادي التي تتمتع به الجزائر، مع إظهار مختلف النقاط التي يرتكز عليها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بما في ذلك تدفقاته خلال الفترة 2000 – 2011؛
- مقارنة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول المغاربية (المغرب، الجزائر، وتونس) خلال الفترة 2000 - 2011؛
- دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؛
- إظهار دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق تنمية مستدامة، واستراتيجيات هذه الأخيرة على مستوى الساحة الجزائرية.

أهمية الدراسة

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العصى السحرية لدى البلد المضيف، خاصة البلدان النامية، نتيجة ما يفرزه من إيجابيات على مستوى هذه البلدان، حيث يساعد على زيادة الناتج المحلي وبالتالي رفع مستوى النمو الاقتصادي، ويعمل على امتصاص العمالة والحد من البطالة الموجودة وبالتالي إشباع الرغبات الاجتماعية، وأيضا يضمن تطوير التكنولوجيا المستعملة ويقدم الخبرات اللازمة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كل هذا يحقق الهدف الأسمى الذي يتمثل في الوصول إلى تنمية مستدامة على مستوى هذه الدول.

خطة الدراسة

من أجل إنجاز هذه الورقة البحثية، والوصول إلى إجابات عن إشكاليتها، وجب تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة؛

المحور الثاني: نظرة على المناخ الاقتصادي بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة على مستوى الساحة الجزائرية؛

المحور الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، ونشر بواعث التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة

من خلال هذا المحور سيتم تقديم تعريف عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وشروط القول أنه يوجد نمو اقتصادي مع الإشارة إلى كيفية حسابه، وأخيرا سيتم التعرف على ماهية التنمية المستدامة انطلاقا من تقديم بعد القمم الرئيسية التي عالجت هذا المفهوم، وصولا إلى عرض بعض التعاريف للتنمية المستدامة وعناصرها.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة تعاريف شملت عدة جهات دولية وأراء مختصين، لكن من بين تلك التعاريف التي تتفق مختلف الجهات على استخدامها وتعتبر الأكثر تداولا، نجد تعريف صندوق النقد الدولي FMI وأيضا تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED.

فيما يخص صندوق النقد الدولي فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"[2]. فامتلاك المستثمر لـــ 10% أو أكثر من أسهم رأسمال المؤسسة، مع ربط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة هذه المؤسسة، هذا ما يجعله يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية والتي تكون بهدف تحقيق عائد عن طريق شراء أصول مؤسسة ما دون التحكم في إدارتها، لكن رغم ذلك فالتفريق بين النوعين يكون صعبا نوعا ما[3].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر، ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة"[4]. أما من حيث تملك رأسمال المؤسسة فترى المنظمة وجوب تملك حصة لا تقل عن 10% من رأس المال أو قوة التصويت[5].

رغم الاختلافات الطفيفة التي تتخلل التعريفين السابقين إلا أنهما يتفقان حول عنصرين أساسين، ألا وهما الملكية التي تتمركز حول نسبة 10%، وأيضا مراقبة المؤسسة المستثمر فيها.

2. مفهوم النمو الاقتصادي

لم يشكل مفهوم النمو الاقتصادي محور اختلاف، حيث اتسمت مختلف التعاريف التي وضعت لتفسيره بالاتفاق على نفس المعنى، ومن بينها يمكن ذكر التعريفين التاليين.

فقد عرفه جون ريفوارJean Rivoire على أنه "التحول التدريجي للاقتصاد في الإنتاج والرفاهية، أي أن الوضعيات التي يأخذها الاقتصاد تكون متجهة نحو الزيادة والتحسين"[6].

بينما قام جون أرو Jean Arrous بتعريفه على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[7].

فمؤشر النمو الاقتصادي يعبر عن مستويات التطور الاقتصادي، وأيضا الطاقة الإنتاجية، كما يعد أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذا يعتبر الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي أحد حواجز توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر[8].

من خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يترتب عليه، أن الزيادة في الناتج المحلي للدولة يجب أن يتبعه زيادة وتحسن في دخل الفرد، بحيث تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية فقط، وأيضا لا تزول على المدى القصير. ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = [التغير في الناتج المحلي بين سنتي المقارنة والأساس / الناتج المحلي لسنة الأساس] *100

3. ماهية التنمية المستدامة

لقد شهد مفهوم التنمية المستدامة عدة محطات تاريخية، حيث برز هذا المفهوم على الساحة الاقتصادية لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول الإنسان والبيئة من طرف الأمم المتحدة، ليتم إصدار عام 1987 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها" والذي يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة بيئيا على المستوى الدولي، من خلال هذا التقرير تم تقديم تعريف محدد للتنمية المستدامة،وتم إصدار أول كتاب يتضمن موضوع التنمية المستدامة ويشرح أبعادها المختلفة بعنوان "مستقبلنا المشترك" من تأليف غرو هارلمبرونتدلاند، ودعا هذا الكتاب إلى ضرورة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة على مستوى العالم وإعادة النظر في قضايا البيئة والتنمية، كل هذا عمل على تحريك الجهود الدولية وإنجاح مؤتمرقمة الأرض بريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992، حيث شهد ميلاد عدة اتفاقيات متعددة الأطراف فيما يخص البيئة نجد من بينها اتفاقية حماية التنوع البيولوجي، ثم تلى ذلك القمة الثانية للأرض عام 2002 في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا وذلك من أجل تطوير إنشاء وإعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وتم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب التي تحمي البيئة.

قدمت غرو هالمبرونتدلاند تعريفا للتنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[9].

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المستدامة في مؤتمر ريو دي جانيرو على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[10].

من خلال ما سبق يمكن ذكر أن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر أساسية ألا وهي النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية اللازمة للبيئة.

المحور الثاني: نظرة عن المناخ الاقتصادي بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة على مستوى الساحة الجزائرية

من خلال هذا المحور سيتم دراسة الواقع الاقتصادي في الجزائر، والتعرف على أهم القوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن ثم تقديم إحصاءات عن المناخ الاستثماري في الجزائر مع مقارنة ذلك بكل ما تتمتع به الجارتان المغرب وتونس، ويأتي بعد ذلك عرض لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع ذكر عدد المشاريع ومناصب العمل الناتجة عن تلك التدفقات، وأخيرا سيتم تقديم مقارنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول المغاربية (المغرب، الجزائر، وتونس).

1. الواقع الاقتصادي على مستوى الساحة الجزائرية

شهدت الجزائر عدة تغيرات على مستوى هيكلها الاقتصادي عملت من خلالها على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيف معدلات البطالة، لكن مع مرور الزمن أصبحت تواجه تحديات أخرى نجد من بينها محاولتها تنويع مكوناتها الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وذلك بانتهاج عدة سبل من بينها التركيز على القطاعات التقليدية، والفلاحة والصيد البحري، والعمل على تطوير كل من قطاع السياحة،

وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، هادفة بذلك إلى امتصاص العمالة المحلية، واستيعاب الطلب المحلي، إضافة إلى ذلك تنويع صادراتها، من أجل تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع، عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل، وشملت تلك الحملة مشاريع كبرى تكونت من أربعة ركائز للاقتصاد الوطني هي: تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري، والسياحة.

فعن طريق السياسة التنموية المتبناة عام 2001 والتي تهتم بالاستثمار الخاص وتعمل على تشجيعه وتحسين ظروف الشراكة، حيث هدفت هذه السياسة إلى عصرنة قطاع الصيد البحري، وحماية الثروة السمكية، وتطوير تربية المائيات، بالإضافة التأكيد على ترقية التكوين والبحث العلمي. لتأتي في سنة 2002 خطة إنعاش القطاع الفلاحي، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث هدفت هذه الخطة أساسا إلى إعادة النظر في القطاع الفلاحي والعمل على تطويره والنهوض به من أجل ضمان الوصول إلى أمن غذائي وطني. وفي عام 2005 تم إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو، وذلك بغية تحسين الخدمات العمومية الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب، كما تم استهداف الهضاب العليا والجنوب. وأيضا من أجل الاستفادة من المقومات السياحية قامت الجزائر بتبني مخطط سياحي (2009- 2015- 2025) والذي يهدف إلى تنمية السياحة الصحراوية والجبلية، وأيضا مشاريع بناء مدن سياحية[11].

كما تم وضع مخطط خماسي للفترة (2010 – 2014) لتمويل الهياكل القاعدية للاقتصاد والخدمات الجماعية، وخصص له غلاف مالي بـــ 286 مليار دولار، ومن أهم القطاعات والمخصصات الواردة في المخطط نجد ما يلي[12]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بالأخص قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار؛
- كما خصص مبلغ 156 مليار دولار للشروع في إنجاز مشاريع جديدة.

ومن خلال هذا المخطط الخماسي يمكن ملاحظة الاهتمام بالتنمية البشرية المتزايد والذي حظي بأكثر من 40% من الموارد لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا العنصر الفعال في المجتمع، أيضا تحصل برنامج الاستثمارات العمومية على نفس الحصة أي 40% وهذا من أجل تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، أيضا من أجل التنمية الاقتصادية تم الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الصناعية هي الأخرى تم ذكرها، كل هذا من أجل خلق مناصب شغل أخرى تحد من ظاهرة البطالة وتقلص من معدلاتها.

2. الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تقديم ملخص عن القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الانفتاح الاقتصادي كما يلي[13]:

- الأمر رقم 01 – 03 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بترقية الاستثمار؛
- الأمر رقم 04 – 2001 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- المرسوم التنفيذي رقم 281 – 2001 بتاريخ 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتسيير وتنظيم عمل المجلس الوطني للاستثمار CNI؛
- المرسوم التنفيذي رقم 282 – 2001 بتاريخ 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتسيير وتنظيم الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI؛
- المرسوم التنفيذي رقم 285 – 02 بتاريخ 15 سبتمبر 2002 المحدد لطرق تنظيم وتسيير حساب المخصصات الخاصة رقم 107 – 302 والمسمى "صندوق دعم الاستثمار".

3. إحصاءات عن المناخ الاستثماري في الجزائر

تواجدت الجزائر في المرتبة 150 من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد (يعتبر المركز الأخير على الساحة المغاربية، 114 للمغرب و48 لتونس)، لأن ذلك يتطلب القيام بـــ 14 إجراء يستغرق من الوقت 24 يوما وتبلغ تكلفته 12.9%من الدخل الفردي. فيما احتلت المرتبة 113 من حيث سهولة الحصول على تراخيص البناء والتشييد (بعد تونس في المرتبة 106 والمغرب في المرتبة 98)، والتي تتطلب 22 إجراء تستغرق من الوقت 240 يوما وتبلغ تكلفته 44% من الدخل الفردي. أما من حيث إجراءات توثيق الملكية فحصلت الجزائر على المرتبة 165 (بعد المغرب في المرتبة 124 ثم تونس في المرتبة 64)، وهذا نظرا لأن الإجراءات في الجزائر تتطلب 11 إجراءً وتستغرق من الوقت 47 يوما بتكلفة تقدر بـــ7.1%من قيمة الملكية، وهي معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات السائدة في العالم.ومن حيث عملية منح القروض احتلت الجزائر المرتبة 138 (مثلها مثل المغرب أما تونس فاحتلت المرتبة 89)، بسبب غياب المعلومات الكافية عن المعلومات لمنح القروض والتي صنفت في الدرجة 2 من 6. أما في ما يخص تدابير وإجراءات حماية المستثمرين فقد تمركزت الجزائر في المرتبة 74 (مثلها مثل تونس والمغرب)، وأما فيما يتعلق بالنظام الضريبي والجبائي فقد حظيت الجزائر بالمرتبة168 (بعيدة عن تونس في المرتبة 58)، والتي قدر عددها بـــ 34 مرة تستغرق من الوقت 451 ساعة سنويا، وتمثل حوالي 72% من الأرباح. كما احتلت الجزائر المرتبة 124 من حيث أداء التجارة الخارجية (بعد المغرب بمرتبة 80 وتونس بمرتبة 30)، حيث تتطلب عملية التصدير تقديم 8 وثائق وتستغرق 17 يوما بتكلفة تقارب 885 أورو للحاوية، فيما تتطلب عملية الاستيراد تقديم 9 وثائق وتستغرق 23 يوما بتكلفة تقدر بـــ 1013 أورو للحاوية. وأخيرا تحصلت الجزائر على المرتبة 51 من حيث معيار إنهاء عمل مشروع (أحسن من المغرب في المرتبة 59 لكن بعيدة عن تونس في المرتبة 37)، لأنه يكلف المستثمر 7% من قيمة العقار وتتكفل الدولة بتعويض 41.7% عن كل أورو[14]. من خلال كل هذه الإحصائيات يمكن القول أن الجزائر ما زالت متأخرة مقارنة بجيرانها في المنطقة المغاربية في ما يخص المناخ الاستثماري، كل هذا نتيجة ما يعانيه مناخ الأعمال في الجزائر من بيروقراطية، وضعف التمويل، وأيضا الفساد وضعف تأهيل القوة العاملة.

4. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمثل الجدول رقم 01 خريطة تبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2011، فمن خلال هذا الجدول يمكن رؤية على وجه العموم أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى، فنجده ينخفض في سنوات ويرتفع في سنوات أخرى، لكن أخذا بالاتجاه العام فقد تحسن هذا التدفق خلال هذه السنوات بوتيرة متزايدة نسبيا، حيث سجل أقل تدفق في عام 2000 بـــ 280.1 مليون دولار ليصل في سنة 2011 إلى 2571 مليون دولار أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 817.89%، خلال هذه الفترة سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر قيمة سنة 2009 بـــ 2761 مليون دولار، ومن جهة أخرى يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة تطور لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة إلى أخرى كانت عام 2001 وقدرت بـــ 295.54%، عكس سنة 2003 التي توافقت مع أصغر نسبةتدفق مقدرة بـــ -40.50%، ومن ناحية أخرى وبذكر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فنجد أن تلك الأزمة لم تؤثر على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على العموم، لأنه في سنة 2007 والتي تعتبر من بدايات الأزمة سجل التدفق انخفاضا قدر بـــ 7.46%لكن في كنف الأزمة سجلت أرقام جيدة، ففي 2009 تم الحصول على أكبر تدفق يقدر بـــ 2761 مليون دولار ثم ثاني أكبر تدفق في سنة 2008 يقدر بـــ 2590 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2000 و2011.

الجدول رقم 01: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011

الوحدة: مليون دولار

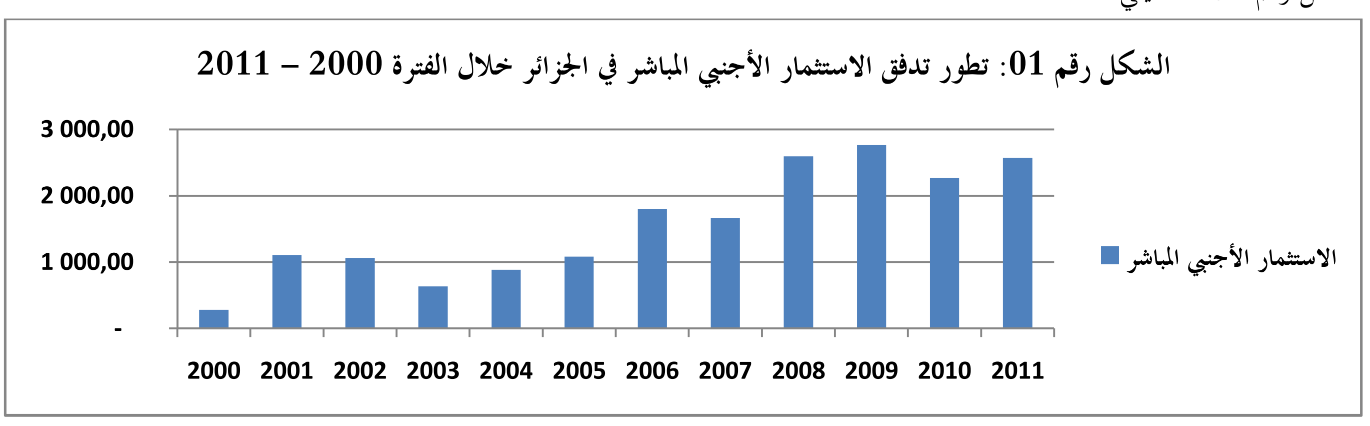
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الأجنبي المباشر	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081	1796	1662	2590	2761	2264	2571
تطور الاستثمار الأجنبي المباشر%	–	295.54	-3.87	-40.50	39.17	22.58	66.14	-7.46	56.08	6.44	-18.00	13.56

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي (data.albankaldawli.org)؛
- بيانات UNCTAD (UNCTAD, world investment report 2012, P : 169)؛

ويمكن توضيح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011 بدقة ووضوح أكثر من خلال الشكل رقم 01 كما يلي:

الشكل رقم 01: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011



المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على الجدول رقم 01.

5. تطور عدد المشاريع ومناصب العمل الخاصة بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2011

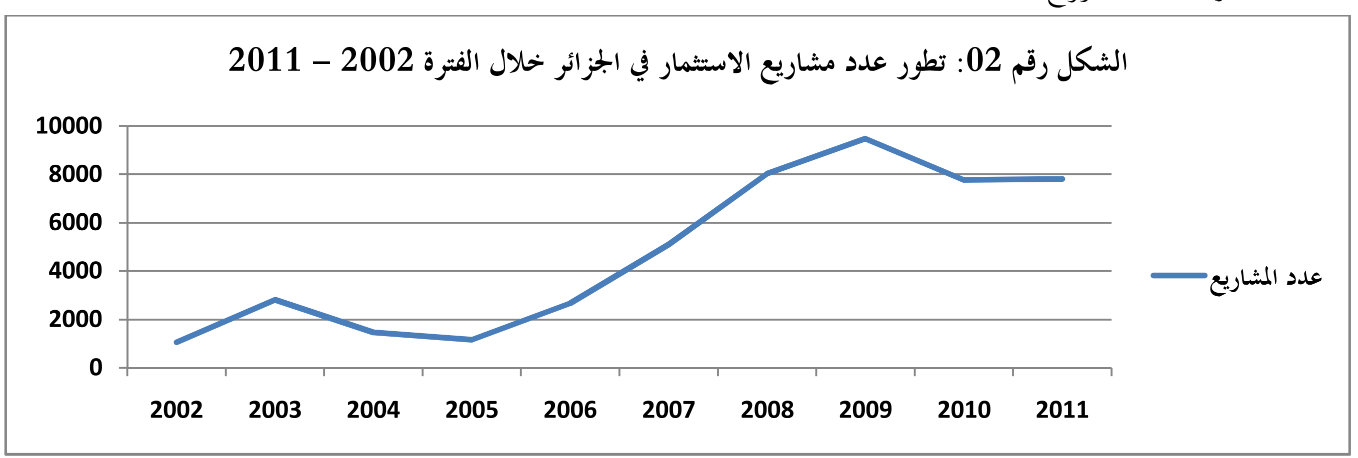
يمكن عرض تطور عدد المشاريع ومناصب العمل الناتجة عن الاستثمار في الجزائر ضمن الفترة ما بين 2002 و2011 عن طريق الجدول رقم 02، حيث من خلال أخذ نظرة عامة عن ما يقدمه هذا الجدول يمكن ملاحظة تطور هام في عدد المشاريع التي تخللت هذه الفترة فانطلاقا من 1053 مشروع في سنة 2002 وصلت إلى 7803 في سنة 2011، أي بزيادة تقدر بـــ 641.03%، لكن رغم ذلك لا يخفى عن الأعين وجود بعض الاضطرابات من سنة إلى أخرى. أما فيما يخص تطور عدد مناصب العمل المتعلقة بالاستثمار على مستوى الجزائر فقد أخذت في تزايد نسبي على مستوى الاتجاه العام، حيث قدرت بـــ 37028 منصب في سنة 2002 لتصل في سنة 2011 إلى 140110 منصب هذا ما يقدر بنسبة زيادة تصل إلى 278.39%. ومن ناحية أخرى تحصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة على 242 مشروع وتمثل نسبة 0.51%من إجمالي المشاريع، هذه النسبة سمحت بخلق 55424 منصب عمل أيما يمثل 7.35%من إجمالي مناصب العمل، لكن هذه النسب صغيرة جدا مقارنة بما تحققه الاستثمارات المحلية المستحوذة على 46833 مشروع بنسبة 99.05%، التي كونت 672921 منصب عمل بنسبة 89.19%[15].

الجدول رقم 02: تطور عدد المشاريع ومناصب العمل الخاصة بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2011

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المشاريع	1053	2805	1464	1160	2665	5091	8012	9471	7760	7803
تطور عدد المشاريع %	–	166.38	– 47.81	– 20.77	129.74	91.03	57.38	18.21	– 18.07	0.55
عدد مناصب العمل	37028	54948	34197	53010	72519	97355	107643	82149	75492	140110
تطور عدد مناصب العمل %	–	48.40	– 37.76	55.01	36.80	34.25	10.57	– 23.68	8.10–	85.60

Source : www.ANDI.dz.

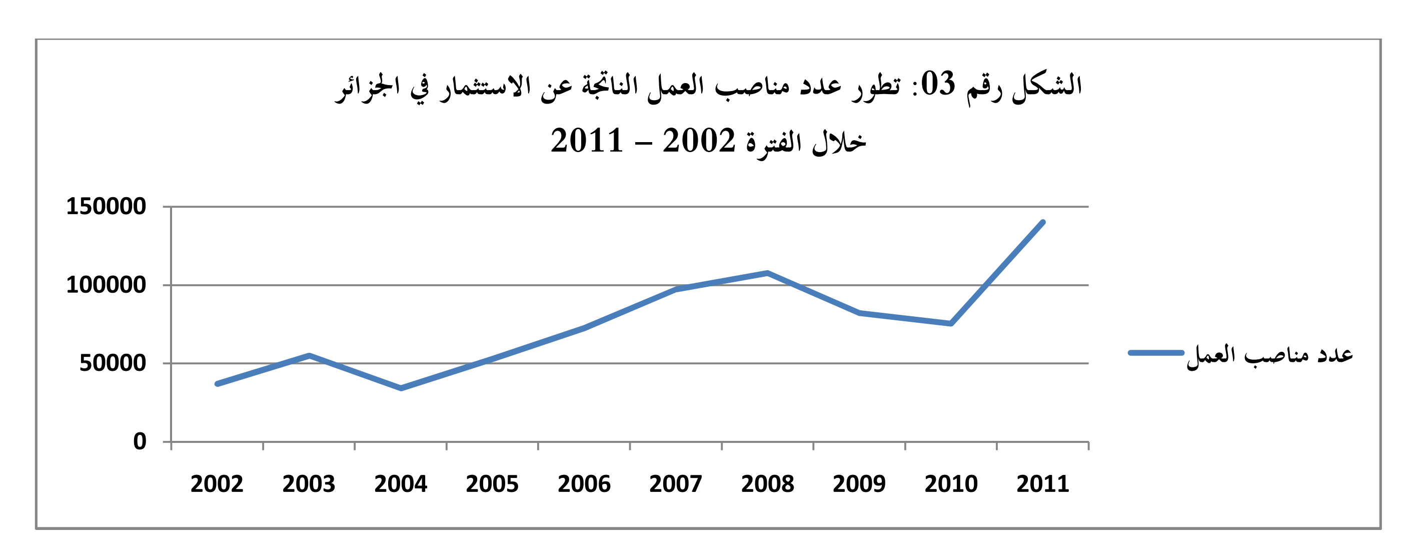
لكن يسمح الشكل رقم 02 بتقديم صورة أكثر وضوحا عن تطور عدد المشاريع الخاصة بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2011، حيث يبين سلسلة الزيادات والانخفاضات التي تخللت تلك الفترة من الزمن، يظهر أقل المشاريع التي حظيت بها سنة 2002 والمقدرة بــ 1053 مشروع، كذلك تتجلى في عيوننا تلك القيمة العظمى من المشاريع التي تواجدت في تلك الفترة والتي وقعت سنة 2009 بمقدار 9471 مشروع.



الشكل رقم 02: تطور عدد مشاريع الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2011

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على الجدول رقم 02.

كذلك الشكل رقم 03 يقدم صورة أدق عن تطور عدد مناصب العمل الناتجة عن الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2011، حيث يظهر من خلال ذلك أكبر عدد من المناصب في تلك الفترة التي توافقت مع سنة 2011 وقدرت بــ 140110 منصب عمل، أيضا تلك السنة التي تحصلت على أقل عدد من مناصب العمل والتي كانت من نصيب عام 2004 وقدرت بــ 34197 منصب عمل.



المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على الجدول رقم 02.

6. مقارنة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول المغاربية

يمتاز المناخ الاستثماري الذي يسود المنطقة المغاربية بالحيوية من حيث التدفقات الاستثمارية التي تتحصل عليها هذه المنطقة، حيث تتحصل على نسبة معتبرة من حجم الاستثمارات الموجودة في شمال إفريقيا على وجه الخصوص وإفريقيا عامة. حيث تحصلت الجزائر عام 2011 على نسبة 0.1837%من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وما يقدر بـــ 13.04554%من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم العربي، أما فيما يخص القارة الإفريقية فقد حظيت الجزائر بنسبة 6.0279% من الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بهذه القارة، لكن هذه النسبة تعتبر قليلة مقارنة ببعض دول هذه القارة مثل: غانا بنسبة 7.5542%، وجنوب إفريقيا بنسبة 13.6148%، ونيجيريا صاحبة أكبر رصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20.9017%. أما ضمن منطقة شمال إفريقيا فقد تحصلت الجزائر على أكبر حجم للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 33.4504%خلال سنة 2011.

الجدول رقم 03: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (المغرب، الجزائر، تونس) خلال الفترة 2000 – 2011

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المغرب	787	1 620	2 366	2 807	2 466	1 970	1 241	2 521	2 466	1 970	1 241	2 521
الجزائر	882	1 081	1 796	1 662	2 594	2 761	2 264	2 571	2 594	2 761	2 264	2 571
تونس	594	723	3 270	1 532	2 638	1 595	1 401	1 143	2 638	1 595	1 401	1 143

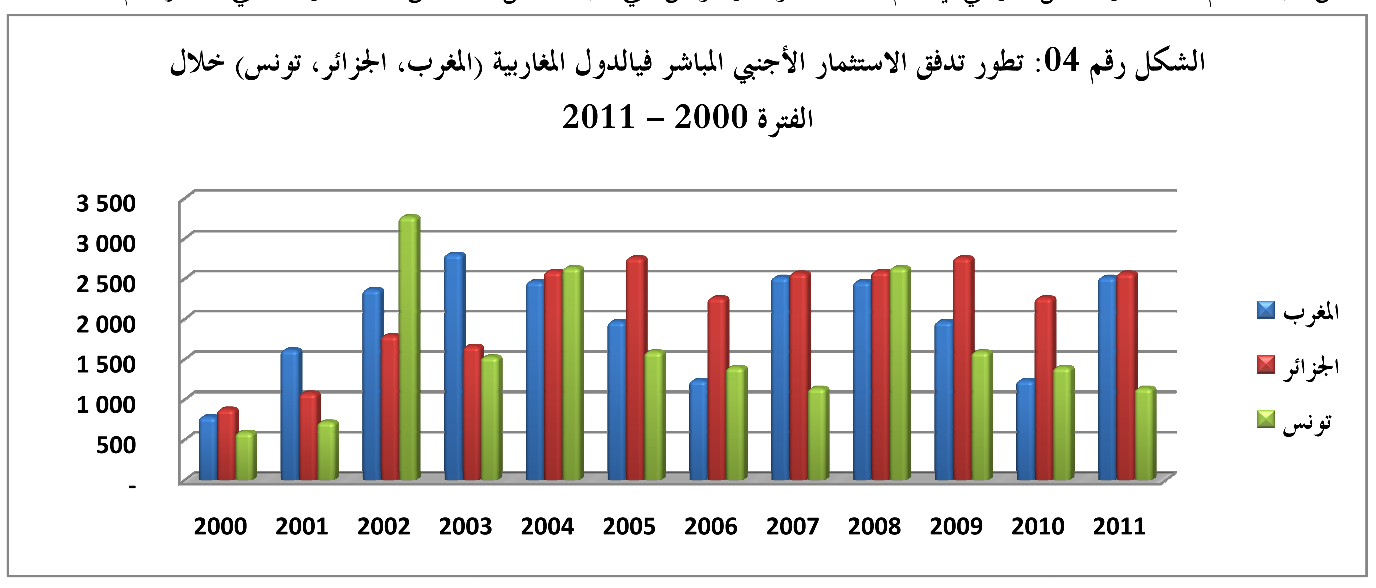
المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي (data.albankaldawli.org)؛
- بيانات UNCTAD (UNCTAD, world investment report 2012, P : 169 - 170).

ويمكن رؤية مختلف التغيرات التي طرأت على الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة المغاربية خلال الفترة 2000 – 2011 بشكل أكثر وضوحا عن طريق الشكل رقم 03. فمن خلال أخذ نظرة عامة عن تلك التطورات يمكن ملاحظة زيادة في الاتجاه العام رغم الزيادات والانخفاضات التي تخللت تلك الفترة، حيث يمكن التماس أكبر تدفق مسّ هذه المنطقة كان عام 2002 في تونس وقدر بـــ 3270 مليون دولار، ونقيض ذلك سجل عام 2000 في نفس البلد وقدر بـــ 594 مليون دولار. ولو تم أخذ نظرة مختصرة على سنوات الأزمة العالمية

التي عصفت بالعالم ككل، يمكن ملاحظة أن الجزائر أقل تضررا منها نسبيا لعدم انخفاض حجم الاستثمار المتدفق لها، ثم تأتي المغرب التي تقلص فيها حجم الاستثمار بشكل تدريجي في عام 2009، وأخيرا تونس التي شهدت أقل كمية من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2009.

الشكل رقم 04: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيالدول المغاربية (المغرب، الجزائر، تونس) خلال الفترة 2000 – 2011



المصدر:من إعداد الباحثان، اعتمادا على الجدول رقم 03.

المحور الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ونشر بواعث التنمية المستدامة في الجزائر

من خلال هذا المحور سيتم دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ثم إبراز كيفية الوصول إلى تنمية مستدامة عن طريق التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ليتم التطرق في الأخير إلى توضيح معالم استراتيجيات الجزائر فيما يخص التنمية المستدامة.

1. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول رقم 04 الموالي يمكن ملاحظة مختلف التطورات التي مست الساحة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2011، عن طريق كل من المجمعات الاقتصادية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي، ومعدل النمو الاقتصادي. حيث يظهر تطور الناتج المحلي من خلال تسجيله لأقل قيمة سنة 2000 قدرت بـــ 54790 مليون دولار، ثم استمرار اتجاهه العام في الزيادة ليصل في سنة 2011 لأكبر قيمة بـــ 188681 مليون دولار، رغم ما شهده من تعثر بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 والذي نتج عنه انخفاض سنة 2009 وصل إلى ما يقارب ما تم تحقيقه سنة 2007.أما فيما يخص النمو الاقتصادي فقد شهد عدة تقلبات خلال هذه الفترة مسجلا بذلك أعلى نسبة سنة 2003 مقدرة بـــ 6.9%، لكن لم يحافظ الاقتصاد الوطني على نفس وتيرة النمو بل بدأت في التناقص شيئا فشيء حتى وصلت سنة 2006 إلى أقل نسبة مقدرة بـــ 2%، لتبقى النسبة في السنوات الأخيرة محصورة بين 2% و3%.

الجدول رقم 04: تطور كل من الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000 – 2011

الوحدة: مليون دولار

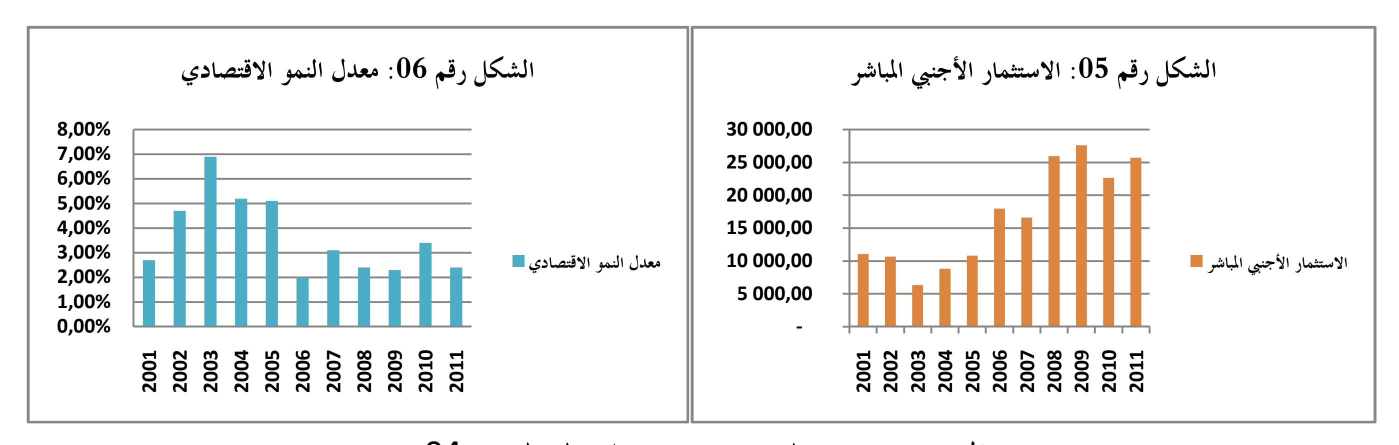
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الأجنبي المباشر	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081	1796	1662	2590	2761	2264	2571
تطور الاستثمار الأجنبي المباشر %	–	295.54	–3.87	–40.50	39.17	22.58	66.14	–7.46	56.08	6.44	–18.00	13.56
الناتج المحلي	54790	55181	57053	68019	85014	102339	117169	135804	170989	138120	161979	188681

FDI/GDP%	0.51	2.01	1.87	0.93	1.03	1.05	1.53	1.23	1.51	1.99	1.43	1.38
معدل النمو الاقتصادي %	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3.1	2.4	2.3	3.4	2.4

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي (data.albankaldawli.org)؛
- بياناتUNCTAD (منها UNCTAD, world investment report 2012, P : 169)؛
- بلال لوعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2007)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص: 145؛
- Office National Des Statistiques, **L'Algérie en quelques chiffres résultats 2007 – 2009**, N° 40, 2010, p : 4.
- Ministère des finances, **Situation économique et financière de l'Algérie en 2011**, Aout 2012, p : 7.

من خلال الشكلين 05 و06 يتضح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فرغم الانخفاض الذي ساد سنة 2003 في التدفقات الاستثمارية إلا أن النمو الاقتصادي في هذه السنة شهد أعلى مستوياته. لكن يرجع السبب في هذا النمو إلى التدفقات التي شهدتها الجزائر قبل 2003 والتي تعتبر جيدة مثل سنة 2001 و2002 والتي ساهمت في زيادة الناتج المحلي لسنة 2003. كذلك يمكن ملاحظة الثبوتالنسبيلتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2008 – 2011. وخلال هذه الفترة الأخيرة يمكن رؤية مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2009 في رفع معدل النمو الاقتصادي لسنة 2010 والذي يعتبر أكبر معدل في الفترة الأخيرة بعد سنة 2006.



المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على الجدول رقم 04.

2. كيفية الوصول إلى تنمية مستدامة بالاستعانة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تؤدي تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، دورا حيويا في العملية الإنمائية الوطنية والدولية، وتشير خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبورغ إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، كما تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي من جديد عزم قادة العالم على تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كل ذلك بهدف دعم أنشطتها الإنمائية وتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه الاستثمارات[16].

وتحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة، خاصة منها النامية، التي تهدف من وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق عدة أهداف تتمحور غالبيتها حول محاولة تحقيق تنمية مستدامة لاقتصاداتها، ويمكن تلخيص أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية[17]:

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج، كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري؛
- يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة إيرادات البلد المضيف من الضرائب؛
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار الوطني، التي تعاني منه الدول النامية، وذلك لتمويل عمليات التنمية، في حين يحرك أيضا مجال التصدير؛
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة؛ ويساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية،...)؛
- يمتص الاستثمار الأجنبي المباشر العمالة اللازمة، عن طريق خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي يحد من مشكلة البطالة ويحقق تنمية اجتماعية للدولة المضيفة.

هنا تتضح ملامح مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة، وذلك من خلال محاولة الحد من الفقر وتنمية الفرد معرفيا وتحسين قدراته المعيشية، كما أنها تساهم في تحقيق الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد بمختلف أشكالها، خاصة منها الطبيعية، كل هذا يساهم في تحقيق تنمية مستدامة في الدول المضيفة لهذه الاستثمارات.

3. استراتيجيات الجزائر في وضع تنمية مستدامة

خلال العشرية الأخيرة (2001 – 2011) قامت الجزائر بوضع استراتيجيات للتنمية المستدامة على المستوى الوطني، هدفت إلى تحقيق ما يلي[18]:

- **إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.
- **العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر:** من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.
- **حماية الصحة العمومية للسكان:** من خلال التربية والتحسين البئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكياتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية...

وتعمل الجزائر على تطوير ومتابعة أربعة ركائز للتنمية المستدامة والمتمثلة في: الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية.

خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية تمت دراسة موضوع **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة ونمو الاقتصاد الوطني الجزائري**، عن طريق التعرف على مفاهيم متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وقد تم إلقاء نظرة عامة على المناخ الاقتصادي والتعرف على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وأخيرا تم إظهار دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى تنمية محلية مستدامة. كل هذه العناصر التي تمت دراستها سمحت بالوصول إلى عدة نتائج يمكن ذكرها كما يلي:

- يرتكز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على عنصرين هما: نسبة الملكية المقدرة بـــ 10%، والقدرة على مراقبة المؤسسة المستثمر فيها أي الحق في إدارتها؛
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى تطور وازدهار البلدان، وينتج عنه زيادة وتحسن في الدخل الحقيقي للفرد على المدى الطويل؛
- ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر متمثلة في النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحماية البيئية؛
- مازالت الجزائر متأخرة في المنطقة المغاربية مقارنة بالمغرب وتونس من حيث المناخ الاستثماري، بسبب ما تعانيه من عراقيل ومشاكل، ورغم ذلك تحصلت على أكبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة مقارنة بجيرانها المغرب وتونس؛
- يمكن ملاحظة الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إحصاءات الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011؛
- توكد الجهات الدولية على الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق تنمية مستدامة على مستوى الدول.

مما سبق وعن طريق ما تم الوصول إليه من هذه الورقة البحثية يمكن تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد على تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي جيد، يسمح بتقديم نقلة نوعية فيما يخص التنمية المستدامة في الجزائر، كما يلي:

- إعادة النظر في العناصر المكونة لمناخ الاستثمار في الجزائر، من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد، والحصول على تراخيص الإنشاء والتشييد، وإجراءات توثيق الملكية، وعمليات منح القروض من طرف الجهاز البنكي، أيضا فيما يخص النظام الضريبي والجبائي وجب تقديم تسهيلات وتحفيزات تجذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر للوطن؛
- تحديث الجانب التشريعي الذي يمس الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يضمن حقوق جميع الأطراف المتعاقدة، سواء المستثمر الأجنبي من جهة أو الدولة المضيفة من جهة أخرى؛
- العمل على دمج سياسة الاستثمار في استراتيجية التنمية، وكذا دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسة الاستثمار، هذا ما يمّكن من الحصول على استثمار أجنبي مباشر يحقق أبعاد التنمية المستدامة في الوطن.

هوامش الورقة البحثية

---

[1]مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد**، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة والخمسون، سبتمبر 2012، ص: 8.

[2]Ibrahim Ngouhouo, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale : attractivité et effets économiques**, Thèse de doctorat, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008, p : 14.

[3] بلال لوعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2007)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص: 135.

[4]Khouri Nabil, **Les déterminants de l'investissement direct étranger : Etude théorique et analyse empirique Cas de quelques pays tiers méditerranéens : Algérie, Egypt, Jordanie, Liban, Malte, Maroc, Syrie, Tunisie, Turquie,** thèse de magistère, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, 2003, p : 12.

[5] محمد قويدري، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 63.

[6]Jean Rivoire, **L'économie de marché, que sais-je ?**, édition Dahleb, Alger, Algérie, 1994, p : 79.

[7]Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, édition du seuil, Paris, France, 1999, p : 9.

[8] عمر بهاتا وآخرون، **إفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة**، مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي، ترجمة مطابع الأهرام، مصر، 1997، ص: 4.

[9]Corinne Gendron, **Le développement durable comme compromis**, Québec,Canada, 2006, p : 166.

[10]دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص: 1.

[11]ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010, p p: 20- 21.

[12] بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014**، الجزائر، 24 ماي 2010، ص ص: 2 – 3.

[13] يحيى سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص : 184.

[14] محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 166 – 168.

[15]www.ANDI.dz.

[16] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مرجع سبق ذكره**، سبتمبر 2012، ص: 7.

[17] عمر بن سديرة، محمد بوهزة، **الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 6.

[18] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص: 362 – 363.